الترجيح والاعتراض عند السيد الأعرجي في كتاب تهذيب الفرائد في شرح الفوائد

أ. م. د. قاسم رحيم حسن **حاتم كريم برهان**

جامعة بابل/مركز بابل للدراسات الحضارية والتاريخية **جامعة بابل/ كلية التربية للعلوم الإنسانية**

الملخص

اهتم علماء أصول النحو العربي بموضوع الاعتراض والترجيح لما لهذا الأمر من أهمية بالغة في تقويم الدرس النحوي , ولعل من أهم أسباب نشوء ظاهرة التعارض والترجيح هو اختلاف النقول والشواهد وتضارب الآراء لميل طائفة من النحويين إلى هذا الدليل أو ذاك , وميل آخرين إلى غيره من الأدلة, ولا يخفى أن ظاهرة الترجيح والتعارض ظاهرة صحية لأنَّها أسهمت , بنضج الدرس النحوي العربي وقيامه على سوقه , فنشأ الخلاف بين المدرستين البصرية والكوفية , وكثر الجدل والنقض وكل فريق يعضد رأيه بالشواهد ويركن إلى المسموع تارة , أو إلى إعمال العقل تارة أخرى , أو إلى دليل الإجماع , أو استصحاب الحال , وقد ألفت المصنفات حول هذا الاختلاف ولعل من أبرزها في هذا المجال ,كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لأبي البركات الأنباري(ت-٥٧٧هـ) الذي عرض لأهم المسائل التي كثر فيه الأخذ والرد بين المرستين المذكورتين آنفًا, ومن الكتب التي تعرضت لذات الغرض كتاب التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين لأبي البقاء العكبري (ت- ٦١٦هـ) , فضلًا عما تضمنت كتب النحو على اختلاف أجيال النحاة من مسائل الترجيح والاعتراض وقد كان للسيد محمد رضا الأعرجي الحسيني سمته الخاصة في مجال الترجيح والاعتراض في كتابه (تهذيب الفرائد في شرح الفوائد) وهذا البحث يعرض لنماذج من هذه المعالجات .

Summary

Most of the students in university academic studies, when studying a book for one of the flags of the grammar lesson, must get to know its grammatical doctrine and method, especially if it has distinct scientific views and the world is unknown and unknown, or is not mentioned in scientific encyclopedias for the grammar lesson, and this grammatical author has distinct critical opinions. It was necessary to know the position of this scholar on the evidence of the grammatical industry in order to get acquainted with his grammatical doctrine by looking at its grammatical traces and balancing them with what was organized by the grammatical

الكلمات المفتاحية: تهذيب: refine ، الفرائد: the unique ، الفوائد: the benefits ، الصمدية: steadfastness. ، الترجيح ، الاعتراض .

المقدمة

هذا الكتاب واحد من الآثار العلمية النفيسة التي خلفها علماء الحلة الفيحاء في عدد كبير من ميادين المعرفة وقد بقيت حبيسة الرفوف حتى قدر الله عز وجل أن نعثر عليها في إحدى زياراتنا لمكتبات إيران وحصلنا على نسخة منها بألوانها الطبيعية كانت تامة، وقد سعينا إلى تحقيق هذا الكتاب النفيس وهو لعالم مغمور وهو السيد محمد رضا الأعرجي، وهو من العلماء الأجلاء الذين لم تسلط عليهم الأضواء وهذا ولَّد لدينا الشعور بالمسؤولية الأخلاقية لنبذل قصارى جهودنا للمشاركة في إحياء ما ألفه.

وهذا الكتاب من الشروح المهمة لكتاب (الفوائد الصمدية) وقد ذكر المؤلف ذلك في مقدمته فقال: ((إني كنت قد شرحت الفوائد الصمدية ونسختها بالفرائد العسجدية ودللت منها الصوب وكشفت عن فرائدها النقاب وأوضحت مسائلها العسرة ووطئت مسالكها الوعرة وأودعت الشرح نكات لمحتها أنظار الفضلاء الكبار وحلّيته بدرر فقرات سمحت بها أفكار أولى الأخطار))(١) .

وقد قسمه على خمس حدائق

وكان لابد من معرفة موقف هذا العالم من أدلة الصناعة النحوية للتعرّف على مذهبه النحوي بالاطلاع على آثاره النحوية وموازنتها بما انتظمته المدارس النحوية والمذاهب السائدة في عصره؛ لأَن من يتصدى لاستنباط الفروع من أصولها ووضع الحدود كما نشاهد عند الأعرجي لابد له من ((العلم بقواعد النحو وأدلته الإجمالية التي يتوصل بها لاستنباط الأحكام النحوية الفرعية وكيفية الاستدلال بها وحال المستدل))(٢)

المؤلف اسمه ونسبه:

السيد محمد رضا بن السيد حسن الحلي الحسيني الأعرجي (كان حيًا سنة ١١٥٣هـ)، ويُحتمل أنه أخ السيد محسن بن الحسن المقدس الأعرجي، المولود حدود سنة (١١٣٠هـ) والمتوفى سنة (١٢٢٧هـ)(٣)

مؤلفاته:

للسيد محمد رضا كتاب آخر اسمه (الأزهار اللطيفة في شرح الصحيفة) ألفه بمشهد خراسان في (١١٣٦هـ)(٤) ولم نحط به علمًا وكتاب (الفرائد العسجدية في شرح الفوائد الصمدية) وهو الشرح الكبير والذي يبدو أنه قد أودعه الكثير من الآراء العلمية ,

---

١ - تهذيب الفرائد في شرح الفوائد :١/أ .

٢- ينظر ارتقاء السيادة في علم أصول النحو العربي : ١٥.

٣- ينظر: الذريعة إلى تصانيف الشيعة : ١٦, ٩٩ .

وقد صرح المؤلف بهذا المعنى كقوله:((وفي المقام مسائل جليلة أودعناها الشرح))(٥) وقوله في موضع آخر:((وفيه أقوال أُخر ذكرناها في الشرح مع ما يرد عليها))(٦) ومن كتبه أيضًا الكتاب الذي بين أيدينا وهو (تهذيب الفرائد في شرح الفوائد) .

التعريف بالكتاب :

وهذا المتن هو ملخص كتابه (الفرائد العسجدية في شرح الفوائد الصمدية)، الذي ألفه قبل سنة (١١٥١هـ) حينما رأى قصور همة المحصلين عن الانتفاع منه لطوله لخصه ,وسماه (تهذيب الفرائد في شرح الفوائد) ,أي: (الفوائد الصمدية) والتهذيب هذا موجود عند السيد شهاب الدين المرعشي النجفي(٧) بقم المقدسة ,في مكتبته الذائعة الصيت والتي ضمت المئات من الكتب النفيسة, من مخطوطات وغيرها.

موقف السيد الأعرجي من
الترجيح والاعتراض

غير خاف التشابه بين أصول النحو وأصول الفقه , بل إن ابن جني (ت- ٣٩٢هـ) يذهب إلى أن النحاة أخذوا عن الفقهاء واحتذوا في هذا الفن بعلماء أصول الفقه حيث ذكر في كتاب الخصائص أنَّ النحاة ينتزعون العلل من كتب محمد بن الحسن الشيباني لأنهم يجدونها متناثرة أثناء كلامه فيجمع بعضها إلى بعض بالملاطفة والرفق(٨) , ومما يؤكد وشائج العلاقة بين العلمين , أعني علم النحو وعلم أصول الفقه , ما نراه من الجدل والترجيح والمعارضة بين الأدلة , وإقامة الحجة على الآخر وإلزامه الدليل , ولا أدلُّ من هذه الظواهر على مدى الارتباط بين العلمين , إن لم نقل أنَّ النحو ولد في أحضان علم أصول الفقه .

٤- ينظر: الذريعة: ٩٩/١٦.

٥- تهذيب الفرائد :٢٦/أ .

٦-تهذيب الفرائد : ١٣/ أ .

٧- ترجم له تلميذه آية الله السيد عادل العلوي بقوله : ولد في النجف الأشرف ٢٠ صفر سنة ١٣١٥ هـ ق , ينّصل نسبه الشريف بـ٣٣ واسطة إلى مولانا الإمام زين العابدين عليّ ابن الحسين بن عليّ بن أبي طالب , والده السيّد محمود شمس الدين المرعشي ، من علماء النجف الأشرف ، وجدّه السيّد شرف الدين عليّ سيّد الحكماء, تلقّى دروسه في النجف الأشرف على فطاحل العلم والفضل أمثال الآية العظمى الشيخ ضياء الدين العراقي ، وفي طهران وقم على أمثال مؤسّس الحوزة العلميّة الآية العظمى الشيخ عبد الكريم الحائري , يعدّ من المدرّسين العظام في حوزة قم الكبرى, طبع أوّل رسالة علميّة له (ذخيرة المعاد) سنة ١٣٧٩ هـ صنّف وألّف أكثر من مائة كتاب ورسالة في شتّى العلوم والفنون ، أهمّها تعليقاته على إحقاق الحقّ الذي طبع منه ٣٤ مُجلّدًا, توفي ليلة الخميس ٧ صفر ١٤١١ هـ عن عمر ناهز ٩٦ سنة , ينظر: قبسات من حياة سيدنا الأستاذ آية الله العظمى السيد شهاب الدين المرعشي النجفي , ودفن إلى جوار مكتبته : ١٣/١.

٨- ينظر: الخصائص : ١٦٤/١ , لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي , الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب ,الطبعة: الرابعة .

الترجيح في اللغة : قال ابن فارس(ت-٣٩٥هـ) في معجم مقاييس اللغة : ((رَجح الراءُ والجيمُ والحاءُ أصلٌ واحدٌ يَدلُ على رزانة وزيادة يقالُ : رجَحَ الشيءُ ,وهو راجح إذا رزن , وهو من الرُجْحَان))(٩).

الترجيح في الاصطلاح : وقد عُرِّفَ الترجيح بأنَّه : تقوية أحد الدليلين بوجهٍ معتبر(١٠) , وقد عرَّفه بعضُهم بالتقوية لأحد المتعارضين، أو تغليب أحد المتقابلين(١١)

وقد درج السيد الأعرجي على ما درج عليه النحاة في كتابة:(تهذيب الفرائد في شرح الفوائد) واستعمل في ترجيحه لبعض الآراء عدة ألفاظ يستفاد منها هذا المعنى

كقوله : ((أفصح , أولى, الأحسن , الصحيح , الأصح , الأشرف , أقوى , الأقوى , أظهر , الأظهر ,الظاهر , الظهور, أقيس , أحق , أبلغ)),

ومن المواضع التي ذكرها في ترجيح آراء أحدى المدرستين , أو ترجيحه آراء بعض النحاة :

١- **ومن ذلك قول السيد الأعرجي في ترجيح مذهب سيبويه وأكثر النحاة في أنَّ ليس فعل : ((وليس** لنفي الحال وينتفي غيرهما بالقرينة نحو: ليس خلق الله مثلها, وقال: سيبويه(١٢) وتبعه ابن السراج(١٣) أنَّها للنفي مطلقًا تقول: ليس خلق مثله في الماضي وقال: تعالى(أَلاَ يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ) (١٤) واختُلِفَ في فعليتها وحرفيتها على قولين:

والأول: مذهب سيبويه والأكثرين وهو الأصحُ لاتصال الضمائر البارزة بها نحو: ليست ليستاه والتاء الساكنة نحو: ليست وأصلها ليس كـ(قُم) كما يقال: في عِلم بسكون الوسط سكنت عينها لثقل الكَسرة على الياء ولم تقلب ألفا لأنَّها لا تتصرف من حيث أنَّها استعملت للحال بلفظ الماضي فقط ولم يُقدر أصلها بفتح الياء لأنَّ الفتح لا يخفف بالحذف ولا بضمها لعدم ضم العين في الأجوف اليائي إلَّا هؤلاء(١٥)

والثاني: مذهب أبي علي(١٦) في أحد قوليه

٩- معجم مقاييس اللغة :٤٨٩/٢, لأحمد بن فارس بن زكريا القزويني(ت-٣٩٥هـ), تحقيق , د. عبد السلام محمد هارون , الناشر . دار الفكر , عام النشر ,١٣٩٩هـ -١٩٧٩م,مادة (رجح) .

١٠- ينظر: التعاريف للمناوي : ١٧٠/ ١ .

١١- ينظر: نفس المصدر أعلاه: ١٧٠/١.

١٢- ينظر الكتاب : ١٤٧/١ , لـ عمرو بن عثمان بن قنبر الملقب سيبويه ,تحقيق عبد السلام محمد هارون , الطبعة الثالثة , ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .

١٣- قال ابن السراج : (فأنت إذا قلت : ليس فيها أحد فقد نفيت الواحد والاثنين وأكثر من ذلك) وقوله: ظاهر في نفي الجميع , ألأصول في النحو :١/ ٨٤ .

١٤- سورة هود : ٨ .

١٥- ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين :١٣٠/١,[مسألة القول في تقديم خبر ليس عليها]

١٦- ينظر: المسائل الحلبيات :٢١٠, لأبي علي الفارسي (ت-٣٧٧هـ) , تحقيق حسن هنداوي , الطبعة الأولى , ١٤٠٧- ١٩٨٧م .

وابن السراج(١٧) وجماعة(١٨) قالوا: إنَّها بمنزلة ما إذ لو كانت مخففة ليس لعادت حركة الياء عند الضمير كما عادت في صيدت بكسر الياء على الأصل في صيد بالسكون للتخفيف((وأمَّا إلحاق الضمير بها فلشبهها بالفعل لكونها على ثلاثة وبمعنى ما كان وكونها رافعة وناصبة وأُجيبَ عن إعادة الحركة بأنَّ عدم الإعادة لمفارقة أخواتها في عدم التصرف ويمكن أن نعارض التشبيه بأن الحروف المشبهة بالفعل أيضًا مشبهة به فيما ذكرت فلم لم تلحقها الضمائر))(١٩).

وهنا نلحظ أنَّ السيد الأعرجي (رحمه الله) قد رجح رأي سيبويه والأكثرين, مستندًا إلى ما امتاز به الفعل من صفات ومنها , قبوله التاء فتقول : ليستْ للمخاطبة , ولست للمخاطب , وليسَتا للمثنى المؤنث , ولستم للجماعة .

وأمَّا قولهم أنَّ حركتها لم تعد كما في صيد , فقيل لأنها غير متصرفة فهي على وضع واحد خلافًا لكان مثلًا فإنها متصرفة , وكذا باقي أخواتها.

وأمَّا الجواب عن قولهم هي إنَّما لحقتها الضمائر فلأنها أشبهت الفعل إذ هي على ثلاثة أحرف , ونقض عليهم السيد الأعرجي هنا بما مؤداه : إنَّه لو كان الأمر كما زعمتم في سبب لحاق الضمائر بها , هو كونها أشبهت الفعل بأنَّها على ثلاثة أحرف , فإن هذا الكلام غير تام , إذ ليس كل ما كان على ثلاثة أحرفٍ , تلحقه الضمائر , فالأحرف المشبهة بالفعل على ثلاثةٍ أيضًا فَلِمَ لمْ تلحقها الضمائر ؟

التمييز:

٢- ومن ذلك موافقته لسيبويه في عدم تقدم التمييز على معموله إذا كان فعلًا صريحًا متصرفًا أو اسم فاعل أو اسم مفعول فقال السيد الأعرجي : ((والثالث: عدمُ جوازِ تقدّمه على عامله سواء كان العامل اسمًا تامًا ستعرفه أو فعلًا غيرَ متصرفٍ أو اسمَ تفضيلٍ أو فعلَ تعجبٍ أو صفةً مشبّهةً أو مصدرًا انتهى. وما فيه معنى الفعل اتفاقًا وعدم جواز تقدمه عليه لضعف مشابهة المذكورات للفعل ولانحلال المصدرِ بحرف مصدريّ وفعلٍ, فلا يتقدمُ معمول الصلة على الموصول الحرفي أمَّا إذا كان العامل فعلًا صريحًا متصرفًا أو اسمَ فاعلٍ أو اسمَ مفعولٍ ففيه خلافٌ فلا يجوزُ تقدُّمه عليه أيضًا على المذهبِ الأصحّ قيل: وهو مذهب سيبويه والأكثرين(٢٠) لأنَّ الأصلَ في التميز أن يكونَ موصوفًا بما انتصب عنه سواء كان مفردًا أو عن نسبة وكان أصل, عندي راقود خلًا ومنوان عسلًا , عندي خل راقود وسمن منوان , وطابَ زيدٌ نفسًا أصله, لزيدٍ نفسٌ طابت وإنَّما خُولِف بها لغرضِ المبالغة فإنَّ كونَ الشيء مجملًا مبهمًا أوّلًا, مفصلًا مفسرًا ثانيًا أوقع في النفس من كونه مفصلًا أولًا(٢١)))(٢٢).

---

١٧ - ما نسبه المؤلف هنا خلاف ما ذكره ابن السراج في كتابه الأصول في النحو:١/ ٨٢ , حيث قال: فأما ليس، فالدليل على أنها فعل وإن كانت لا تتصرف تصرف الفعل قولك: لست، كما تقول: ضربت ولستما كضربتما، ولسنا، كضربنا ولسن، كضربن, ولستن، كضربتن، وليسوا، كضربوا، وليست أمة الله ذاهبة كقولك: ضربت أمة الله زيدًا) وهو صريح بفعلية ليس .

١٨- ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف :١/ ١٣٠ .

١٩- تهذيب الفرائد :٢٥/ أ .

٢٠- ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف :٦٨٢/٢ , مسألة القول في تقديم التمييز إذا كان العامل فعلا متصرفًا .

٢١- إي أنَّ علة تأخير التمييز عن عامله (للنكتة التي ذكرها) وهي التفصيل بعد الإجمال والتفسير بعد الإبهام , وهو غرض بلاغي : ينظر : علم المعاني: ١٨٨, لـ عبد العزيز عتيق (ت- ١٣٩٦هـ) , الناشر: دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان , الطبعة: الأولى، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م .

٢٢- تهذيب الفرائد :٤٦ / ب .

وقد أشار المصنف إلى أن هناك ما هو متفق عليه عند النحاة وهو ما تقدم ذكره في صدر كلامه ولا شغل لنا فيما اتفقوا عليه , إنما القول فيما اختلفوا فيه وحاصل هذا الخلاف , أنَّ الكوفيين ذهبوا إلى جواز تقدم التمييز على عامله إذا كان العامل فيه فعلًا متصرفًا, قال في الإنصاف : ((اختلف الكوفيون في جواز تقديم التمييز إذا كان العامل فيه فعلا متصرفا نحو" تصبب زيد عرقا، وتفقأ الكبش شحما : فذهب بضعهم إلى جوازه ووافقهم على ذلك أبو عثمان المازني وأبو العباس المبرد من البصريين. وذهب أكثر البصريين إلى أنه لا يجوز))(٢٣) وحجة الكوفيين فيما ذهبوا إليه من وجهين الأول السماع فقد احتجوا بما نقل عن العرب , قال الشاعر:

أَتَهْجُرُ سَلْمَى بِالْفِرَاقِ حَبِيبَهَا ... وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ(٢٤)؟!

والوجه فيه حسب قولهم : أنَّ الشاعر نصب (نفسًا) على التمييز والعامل هو (تطيب)

وأمَّا القياس : فالعامل هنا فعل متصرف

وأمَّا الجمهور وهم الأكثرون بتعبير المؤلف فمنعوا من ذلك, وحجتهم من وجه فقالوا: إنَّما قلنا بعدم الجواز لأنَّ التمييز فاعل في المعنى, وذلك أنك إذا قلت , تَصبَّبَ زيدٌ عرقًا, فإنَّ العَرَقَ هو المُتصبَّبُ فهو فاعلٌ في المعنى(٢٥) .

٣- وقال السيد الأعرجي في ترجيح رأي سيبويه بجواز الإخبار عن النكرة بالمعرفة : ((ويجب التقدّم علاوة على الأصل في مبتدأ ذي الصدر إمَّا في نفسه أو في غيره فالأول كضمير الشأن واسم الاستفهام والشرط والمصدر بلام الابتداء نحو: (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَد) (٢٦) على أحد الوجوه(٢٧) ولزيد قائم, ومن جاءَك فأكرمه ومَن أبوك فمَن عند سيبويه مبتدأٌ له الصدرُ بنفسه لتضَمنهِ معنى الهمزة إذ معناه : أهذا أبوك أم ذاك, فيجوز عنده الإخبار بالمعرفة عن النكرة(٢٨) أي العام إذا كانت متضمنه

٢٣- ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف :٦٨٢/٢, [مسألة القول في تقديم التمييز إذا كان العامل فعلًا متصرفًا]

٢٤- قال ابن جني في الخصائص: ((ومما يقبح تقديمه الاسم المميز، وإن كان ناصبه فعلا متصرفا، فلا نجيز شحما تفقأت، ولا عرقا تصببت، فأما ما أنشده أبو عثمان وتلاه فيه أبو العباس من قول المخبل:

أتهجر ليلى للفراق حبيبها ... البيت , فنقابله برواية الزجاجي وإسماعيل بن نصر وأبي إسحاق:

وما كان نفسي بالفراق تطيب , فرواية برواية، والقياس من بعد حاكم، وذلك أن المميز هو الفاعل في المعنى، ألا ترى أن أصل الكلام: تصبب عرقي، وتفقأ شحمي، ثم نقل الفعل فصار في اللفظ لي، فخرج الفاعل في الأصل مميزا، فكما لا يجوز تقديم الفاعل على الفعل فكذلك لا يجوز تقديم المميز إذا كان هو الفاعل في المعنى على الفعل .)), الخصائص, لابن جني :٣٨٦/٢ .

٢٥- ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف :٦٨٢/٢ , [مسألة القول في تقديم التمييز إذا كان العامل فعلًا متصرفًا] .

٢٦- سورة الإخلاص : ١ .

٢٧- ينظر: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل:٨١٧/٤ , لجار الله الزمخشري (ت-٥٣٨هـ), الطبعة الثالثة , ١٤٠٧هـ .

٢٨- ينظر: الكتاب :٢/ ١٢٨ , باب ما يقع موقع الاسم المبتدأ ويسد مسده .

معنى الاستفهام والمشهور أنَّ مَن خبرٌ لنكارته قُدِّم وجوبًا بالصدارة وأبوك مبتدأٌ لتَعرُّفه بالإضافة إلى الضمير أقول : ويؤيد قول سيبويه أنَّ السؤال هنا ليس عن الأب بل عمن اتصف بالأبوَّة))(٢٩)

٤- **ومن ذلك استعماله لفظة الأظهر, عند ذكره لغة بني تميم , في حذفهم الخبر وجوبًا ,أو لعدم الاحتياج إليه** : ((يجوز حذف خبر لا كثيرًا للقرينة مع بقاء اسمها لئلَّا يلزم الإجحاف بالتكلم وقيل: إذا كان الخبر عامًا كالموجود والحاصل, فالحذفُ كثيرٌ لدلالة النفي عليه وإلَّا جازَ, وبنو تميم لا يظهرون الخبر إمَّا لوجوب الحذف عندهم وإمَّا لعدم الاحتياج إلى الخبر وهو الأظهر, فيقولون إنَّ معنى لا أهل ولا مال, انتفى الأهل والمال ويحملون ما يرى خبرًا في نحو: لا رجل قائم على الصفة كذا نقله الحاجبي(٣٠) عنهم

وقال الأندلسي(٣١): لا أدري من أين نقله, والحقُّ أن بني تميم يحذفونه وجوبًا إذا كان جوابًا أو كانت قرينة غير السؤال وبدون القرينة لا يجوز حذفه رأسًا اتفاقًا وذلك كقوله تعالى: (**لاَّ خَيْرَ**) (٣٢)))(٣٣).

٥- **موافقَةُ السيد الأعرجي البصريين في أصل اشتقاق الاسم مخالفًا الكوفيين قال:** ((والاسمُ من السُّمُوِّ عند البصريَّة على فُعُول بالضمِّ بمعنى الارتفاع وأصلهُ «سِمو» بالكسر فحذفت الواو وعوض عنها

الهمزة, ويرجحه تَكسيرهُ على أسماء(٣٤) وتَصغيرهُ على سُمَيٍّ بتشديد الياء, ومن السِّمة كالعدَة عند الكوفية(٣٥) بمعنى العلامة وأصله «وَسْمٌ » كالوَعْد فَفُعل به ما ذكر، ورُدَّ بأن الهمزة لم تُعهد داخلة على ما حُذِف صَدرُه (٣٦), بل على حَذف عَجزه كـ(ابن وابنة)))(٣٧)

٢٩- تهذيب الفرائد : ٢٠/ أ .

٣٠- ما نقله المؤلف هنا ونسبه للحاجبي (وهو لقب أطلقه مرارًا على أحد النحويين ولم يسمه) والمظنون أنَّه ابن الحاجب , ولم أرَ من لقبه غيره بهذا اللقب , وثمة أمر آخر في نقله فقد نسب القول للحاجبي , وقد نسبه الرضي في شرحه لكافية ابن الحاجب للجزولي فقد قال ما نصه :(قال الجزولي: بنو تميم لا يلفظون به إلَّا أن يكون ظرفا، قال الأندلسي: لا أدري من أين نقله ، ولعله قاسه، قال: والحق: أن بني تميم يحذفونه وجوبا، إذا كان جوابا، أو قامت قرينة غير السؤال دالة عليه) شرح الكافية للرضي :١/ ٢٩٢ .

٣١- إن كانَ المؤلف هنا أراد بالأندلسي أبو حيان وهو الأشهر بهذا اللقب فقد تتبعت كتابيه في النحو: ارتشاف الضرب, والتذييل والتكميل في شرح التسهيل, وفي التفسير: البحر المحيط , فلم أجد ما نسبه إليه المؤلف , إلَّا أن يكون قد ذكره في موضع آخر, لم نطلع عليه .

٣٢- سورة النساء :١١٤ .

٣٣- ينظر: صفحة :٣٢/ ب .

٣٤- قال محقق كتاب الإنصاف : (فمنهم من قال: أصله سِمْو – بكسر السين وسكون الميم– ونظيره من الصحيح حمل وجذع، ومن المعتلّ قنو، فمن حذف الواو ولم يعوّض من المحذوف شيئًا أبقى السين على كسرتها التي كانت لها، ومن حذف الواو وعوّض من المحذوف همزة الوصل ألقى كسرة السين على الهمزة فصارت السين ساكنة , ومنهم من قال: أصله سمو بضم السين وسكون الميم..... ,) وهذا يعني أنَّ ما ذهب إليه المؤلف من أصل اشتقاق الاسم ليس بسديد, الإنصاف في مسائل الخلاف :١/ ٩ , مسألة:

ونرى الشارح هنا قد رَجَّح رأي البصريين واحتج له بالقياس وهو ن أصول النحو المعتمدة عنهم ويصار إليه إن كان دليل السماع دليلًا ضعيفًا وإلَّا فالسماع مقدم عليه .

التمييز :

٦- **وفي ترجيح السيد الأعرجي لقولهم(لله دره من فارسٍ)على أنَّه تمييز قال:** ((ولم يفرق الرضي (رضي الله عنه) بينهما؛ لأنَّ معنى التمييز عنده ما أحسن فروسيَّته(٣٨), وتصريحهم بمن فيها نحو: لله درُّه من فارسٍ يقوي جانب التمييز لأنَّ من لا تزاد في الحال, ومنه خاتم حديد والأرجح فيه التمييز للسلامة من جمود الحال ولزومها أي عدم انتقالها ووقوعها عن نكرة, وخير منهما الجرُّ

بالإضافة لحصول التخفيف بها والناصب مبين للذات نحو: رطلٌ زيتًا, ولله دَرُّه فارسًا ونحوهما))(٣٩) .

وهنا نرى السيد الأعرجي قد رجح أن يكون فارسًا في الجملة المتقدمة, تمييزًا؛ لأن من لا تزاد في الحال فلا يقال: (جاء محمد من راكضًا) كما يقال: (هذا خاتم من حديد) أو (هذا رطل من سمن) فالجملة الأولى غير مستقيمة المعنى لأنَّ راكضًا حال وقد زيدت من فاختل المعنى, خلافًا لما هو في جملة التمييز فلا نرى قبحًا في التعبير, فاحتج بما جعله النحاة للتفريق بين الحال وتمييز النسبة وهو أن تمييز النسبة يعرف بـ(من) التي تزاد فيه ولا يسوغ زيادتها في الحال لعدم استقامة اللفظ كما ذكر النحاة .

٨- **ومن مواطن تأييد السيد الأعرجي للبصريين وترجيح كفتهم, ما جاء في مسألة أن المصدر هو الذي يشتق الفعل منه خلافًا للكوفيين إذ قال : ((وهو** في الأغلب مصدر, **مصدر:** هو اسم لمحل الصدور سمي الاسم الدال على معنى الحدث مصدرًا لصدور الأَفعال واشتقاقها منه على الأصحِّ وهو مذهب البصريين(٤٠) من قولك: صدرت الإبل عن الماء كقتل أي رجعت(٤١)

الاختلاف في أصل اشتقاق الاسم, تحقيق . محمد محيي الدين عبد الحميد, الناشر: المكتبة العصرية ,الطبعة: الأولى ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م .

٣٥- ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين : ٨/١ , مسألة الاختلاف في أصل اشتقاق الاسم .

٣٦- إي لا تكون عوضًا عن الميم المحذوفة فهذا لم يرد في كلامهم ,فهو مخالف للقياس .

٣٧- تهذيب الفرائد : ١/ أ .

٣٨- ينظر: شرح الرضي على كافية ابن الحاجب : ٦٩/٢.

٣٩- تهذيب الفرائد : ٤٨/ أ .

٤٠- ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين :١/ ١٩٠ ,مسألة القول في أصل الاشتقاق ؛ الفعل هو أو المصدر .

٤١- ينظر : جمهرة اللغة : ٢/ ٦٢٩,لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد(ت-٣٢١هـ), تحقيق. رمزي منير بعلبكي, الطبعة الأولى ,١٩٨٧م .

يؤكد : من وكدت الأمر توكيدًا أو وكدته تأكيدًا لغة فيه, والأول أفصح على قول: الجوهري(٤٢) أي شددته وأحكمته أي يقوي **عامله** : بأن لم يزدد مفهومه على مفهومه سواء كان العامل فعلًا أو اسمًا فيه معنى الفعل بشرط أن يكون العامل مذكورًا إمَّا حقيقة بعينه نحو: ضربت ضربًا وأنا ضارب ضربًا أو بمرادفه نحو: قعدت جلوسًا وأنا قاعد جلوسًا وإمَّا مقدّرًا ﴿ فَضَرْبَ الرِّقَابِ ﴾(٤٣) أي فاضربوا ضربَ الرقاب أصلُه اضربوا الرقاب ضربًا فلما أقيم المصدر مقام الفعل بعد حذفه أضيف إلى المفعول))(٤٤)

٨- **وقال الأعرجي في ذكره (أنَّ)على لغة قيس وتميم حيث يقلبون همزتها عينًا, وذكر ترجيح ابن هشام على أنَّ فرع المكسورة** : ((وأنَّ بالفتح والتشديد وقيس وتميم يقلبون همزتها عينا مهملة فيقولون(٤٥): أشهد عَنَّ محمدًا رسولُ اللهِ وهي كأُختها معنى وعملا إلَّا أنَّها ليس لها الصدر لأنَّها تغير معنى الجملة إلى الإفراد لانسباكها مع صلتها بالمفرد [٢٧/ب] . ولذا كانت هي وجملتها ذات محل من الإعراب فلزمها تقدم شيء عليها عامل فيها حتى تكون كلامًا تامًا مفيدًا, قال ابن هشام(ت-٧٦١هـ):

والأصحُّ أنَّها فرع المكسورة(٤٦)))(٤٧)

وحري بنا أن نشير إلى أنَّ رأي ابن هشام هنا مسبوق , لأن سيبويه(ت- ١٨٠هـ) ذهب لهذا الرأي حيث ذكر ذلك في الكتاب إذ قال : ((هذا باب الحروف الخمسة)) (٤٨) ولم يذكر منه أنَّ المفتوحة , وهذا يعني أنَّه يعدها فرعًا على أختها, ومثل بقوله: ((إنَّ زيدًا منطلقٌ))(٤٩) .

الاعتراض :

تعريف الاعتراض لغة : قال الخليل : ((عرض الشيء يعرض عرضًا فهو عريض ,وعارضت فلانًا أي أخذ في طريق وأخذت في طريق غيره))(٥٠) .

٤٢- ينظر : الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية :٥٥٣/٢,لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري (ت-٣٩٣هـ) , تحقيق أحمد عبد الغفور عطار , الطبعة الرابعة ,١٤٠٧هـ -١٩٨٧م .

٤٣- سورة محمد : ٤ .

٤٤- تهذيب الفرائد : ٣٥/ ب .

٤٥- ينظر: الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها :٢٩ , لأحمد بن فارس الرازي(ت-٣٩٥هـ) , الطبعة الأولى ,١٤١٨هـ - ١٩٩٧م .

٤٦- ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : ٥٩ ,لأبن هشام الأنصاري ,تحقيق د. مازن المبارك , محمد علي حمد الله, الطبعة السادسة ,١٩٨٥م .

٤٧- تهذيب الفرائد : ٢٨/ ب .

٤٨- ينظر الكتاب :١٣١/٢, لـ عمرو بن عثمان بن قنبر الملقب سيبويه ,تحقيق عبد السلام محمد هارون , الطبعة الثالثة , ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .

٤٩- ينظر: المصدر أعلاه الصفحة نفسها .

٥٠- معجم العين للخليل بن أحمد الفراهيدي (ت-١٧٠هـ):٢٧٣/١, تحقيق د. مهدي المخزومي . د. إبراهيم السامرائي ,الناشر دار ومكتبة الهلال ,(باب العين والضاد والراء معهما) .

تعريف الاعتراض اصطلاحًا: عرفه الجرجاني(ت- ٨١٦هـ) في التعريفات بلفظ المعارضة حيث قال:((اصطلاحًا إقامة الدليل على خلاف ما أقام الدليل عليه الخصم))[٥١] بمعنى: أن يكون مقتضى كل دليل منهما حكمًا يخالف ما يقتضيه الدليل الآخر, وهو تعريف أُخذ من علماء أصول الفقه , فكثير من مصطلحات النحو هي في الأصل مصطلحات فقهية , وجيء بها للمناسبة في المقام , إذ المراد هو ترجيح أحد الرأيين على الآخر

وممَّا ذكره السيد الأعرجي من أمثلة على اعتراضات العلماء , في كتابه تهذيب الفرائد فقد رأيناه يعبر عن الاعتراض في هذا الكتاب بعدة عبارات تفيد النقض على بعض النحاة في ما ذهبوا إليه من آراء وتوجيهات نحوية , ومن ذلك قوله: ((ليس بشيءٍ , مردود ,لا يشهد له سماع ولا قياس , لا قائل به , عورض , وردَّه))
كقوله : ((

١- قال الأعرجي معترضًا على رأي الفارسي(ت-٣٧٧هـ) وابن خروف(ت-٦٠٩هـ) في يتألف منه الكلام : ((وأمَّا قول الفارسي(٥٢) وابن خروف(٥٣) بتركيبه من اسم وحرف ويمثل الفارسي بنحو: يا زيد وابن خروف بنحو: أمَا إنَّ زيدًا كريمٌ, بتخفيف أمَّا وفتح أنَّ نظرًا إلى صحة السكوت عليها فمردود ويستفاد من قوله: ولا يتأتى أنَّ هذه الأشياء الثلاثة أقلُّ ما يتركب الكلام منه لا أنه ينحصر فيها, وقد صرح بذلك المحقق ابن هشام, وأما عند جار الله فينحصر(٥٤)))(٥٥)

٢- ومن ذلك قوله معترضًا على رأي بعض النحاة ممن لم يسمه والذي ذهب للقول في مسألة المضارع المقرون بالنون بأنَّه مركب كتركيب خمسة عشر: ((وأمّا القول بأن المضارع المقرون بالنون مفرداً كان أو غير مفرد مبني لِتركُّبه مَعه تركيب خَمسةَ عَشر ولا إعراب في الوسط والنون لكونه حرفًا لا حظَّ له من الإعراب(٥٦) (فمردودٌ) بأنَّ الضَمائر البارزةَ تمنع التركيب للفعل))(٥٧)
وقد رد السيد الأعرجي أن الضمائر البارزة تمنع التركيب, باعتبار تغيرها على الفعل وعدم كونها على منوال واحد كما في خمسة عشر وأخواته .

٥١- التعريفات للجرجاني: ٢١٩, لعلي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني, ضبط وتصحيح جماعة من العلماء , الطبعة الأولى, ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م .
٥٢- ينظر: الإيضاح العضدي :٩ ,لأبي علي الفارسي , تحقيق د. حسن شاذلي فرهود , الطبعة الأولى ١٣٨٩هـ -١٩٦٩م.
٥٣- قال في شرح جمل الزجاجي :٢٥٣ ,الكلام هو الألفاظ المفيدة بالتركيب وأقله لفظتان ؛نحو: (زيد قائم)و(قام زيد) ولم أعثر على المثال الذي ذكره المؤلف في , شرح جمل الزجاجي لابن خروف الأشبيلي , تحقيق ودراسة من الأوَّل حتى نهاية باب المخاطبة , إعداد, د. سلوى محمد عمر عرب, الجزء الأوَّل, ١٤١٩هـ .
٥٤- ينظر: المفصل في صنعة الإعراب :٢٣, لأبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد جار الله الزمخشري , تحقيق د. علي بو ملحم , الطبعة الأولى ,١٩٩٣م .
٥٥- تهذيب الفرائد : ٥/ ب .
٥٦- ينظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك : ١٤.
٥٧- تهذيب الفرائد :٩/ ب .

٣- **وقال في رد الرضي على ابن الحاجب الذي(لقبه بالحاجبي) والذي أوجب العطف في المفعول معه:** ((والثاني كما إذا كان المجرور بهما اسمًا ظاهرًا نحو: ما لزيدٍ وعمرو وما شأن زيدٍ وعمروا, أي ما يصنعُ زيدٌ مع عمروٍ وما فعل زيد وصنيعُه مع عمروٍ فقال بعضهم: العطف فيه مختارٌ لعدم مانع وقالَ: الحاجبي(٥٨) العطف فيه واجبٌ إذ هو الأصلُ فلا يصارُ إلى غيره لغيرِ ضرورةٍ وردَّهُ المحققُ الرضيُّ (٥٩)(رضي الله عنه) بأنَّ النصَّ على المصاحبة هو الضرورة الداعية إلى النصب ولو سلَّمنا أنَّه ليس بضروريٍ فلِمَ لا يجوزُ مخالفةُ الأصل لداع غير ضروري والأولى أن يقال: إن قُصد النصُّ على المصاحبة وجبَ النصبُ وإلَّا فلا))(٦٠)

وهنا نرى أنَّ السيد الأعرجي قد أدلى برأيه في هذه المسألة مقيدًا وجوبَ النصب بقصد المصاحبة , وأمَّا في غير المصاحبة فلا وجوب بل أنت بالخيار كما قال بعضهم وذكرهم المؤلف هنا.

٤- **ومن ذلك رد الأعرجي على السيرافي(ت-٣٦٨هـ) وجماعة من النحاة في مسألة حتى الجارة إذ قال :** ((الثاني خاص بالمسبوق بذي أجزاء وهو أن يكون المجرور بها آخر جزء ممّا قبلها أو ما يلاقي آخر الجزء منه نحو: أكلت السمكة حتى رأسها ونمت البارحة حتى الصباح (سَلاَمٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْر) (٦١) فرأس السمكة جزء منها وآخريته لمكان حتى لأنَّها تفيد نهاية المأكول كما أنَّ الصباح والفجر ملاقيان لآخر جزء من الليل لخروجهما عن مفهومه وأوجب السيرافي(٦٢) وجماعة(٦٣) كون ما بعدها جزءا مما قبلها كالعاطفة فلم يجيزوا نمت البارحة حتى الصباح بالجر وهو (مردود) لسلام هي حتى مطلع الفجر))(٦٤)

فاحتج عليه بالسماع الذي لا يتطرق إليه الشك , وهو القرآن الكريم , وهو حجة مالم يتأوله المقابل , على وجه غير ما تأوله السيد الأعرجي هنا .

٥٨- تقدم الحديث عنه في الهامش (٢) , صفحة :٥ .

٥٩- ينظر: شرح الرضي على كافية ابن الحاجب : ٥٢١/١ .

٦٠- تهذيب الفرائد : ٤٠/ أ .

٦١- سورة القدر : ٥ .

٦٢- ينظر: شرح كتاب سيبويه : ٣/ ٢٠٩ , لأبي سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي ,تحقيق . أحمد حسن مهدلي , علي سيد علي, الطبعة الأولى, ٢٠٠٨م .

٦٣- ينظر : تفصيل المسألة في همع الهوامع في شرح جمع الجوامع :٤٢٣/٢, تحقيق عبد الحميد هنداوي , ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب :١٦٦ , تحقيق د. مازن المبارك , محمد علي حمد الله , الطبعة السادسة ,١٩٨٥م .

٦٤- تهذيب الفرائد : ٦٣/ أ .

٥- **وقال في الرد على ما ذهب إليه الزجاج(ت-هـ) والسيرافي من كون الفتحة في لا رجلَ فتحة إعراب :** ((وزعم الزجاج والسيرافي(٦٥) أنَّ الفتحة في لا رجلَ إعرابيَّة وحُذفَ تنوينه ليدل على كونه مُركبًا مع لا وأمَّا البناء على ما ينصب به فليكون البناء على حركةٍ أو حرفٍ استحقتهما النكرةُ في الأصل قيل: البناء فالفتح للواحد والجمع المُكسَّر شبيه بالحركة التي يعربان بها حال النصب كما أنَّ الياء في المثنى والجمع منصوبان بالياء والنون لبعدها عن مشابهة الحرف قيل: ولو صح هذا للزم الإعراب في زيدان ويا زيدون ولا قائل به .))(٦٦)

وتعبيره بزعم يشم منه رائحة الاعتراض وعدم الموافقة , فهو حتى وإن لم يردَّ رأيه بقوله : ولا قائل به , لفُهِم من (زَعم) أنَّه جاء برأي غير معهود عند النحاة , لأنَّ الزعم في اللغة غالبًا ما يقع على القول الباطل , وقد يقع على الحق(٦٧).

٥- **ومنه قول السيد الأعرجي في رده على من أدعى أن كلا وكلتا مثنيان: ((وملحقاته :** بالجر عطف على قوله المثنى وهو كل اسم مفرد دل على اثنين وضعًا بدون الزيادة وهي: كِلا للمذكر وكِلتا للمؤنث وهما في تأكيد المثنى نظير كل في تأكيد الجمع وما قيل : من أنهما مثنيان مأخوذان من كلّ فخفّفت اللام وزيدت الألف للتثنية وحذف نونهما لمكان الإضافة اللَّازمة ولو استعمل مفردهما لقيل: كُلّ وكُلَّت (فليس بشيء), وإنما أُعربا إعراب المثنى لشدّة شبهما به لفظًا لكون آخرهما ألفًا ولا ينفكّان عن الإضافة حتى يتميّزا عنه بالتجرّد عن النون ومعنًى لكونهما مثنيي المعنى))(٦٨)

فقد عبر عن هذا الرأي , فليس بشيء , أي لا وزن لهذا الرأي من الناحية العلمية؛ لأنه مجرد افتراض لم يدعم بدليل من نقل ولا من عقل , فهو ساقط عن الاعتبار, كما توحي عبارة السيد الأعرجي , وعلل سبب إلحاقهما بالمثنى , بالشبه اللفظي , ومعلوم أنَّ الشبه مما يحمل الشيء على الشيء عند النحاة , وأمَّا المعنى فهما يستعملان مثنيي المعنى وهو أمر ظاهر تقول : جاء كلاهما, ورأيت كليهما .

المعارف:

٦- **ومن موارد اعتراض السيد الأعرجي على الكوفيين ما ذكره في مبحث المعارف حيث ذهب الكوفيون إلى القول بأنَّ ذوات اللام تتعرف باللام وقال إنَّ ذلك مردود , وعلل سبب رده بأنَّ الموصولات نوع واحد وإليك نصُّ ما ذكره: ((**وإنما كانت الموصولات معارف قيل: لأنَّ وضعها على أن يطلقها المتكلم على المعلوم عند المخاطب وهذه خاصية المعارف فتخصص وتتعرف بمضمون الصلة بدليل تعريف من وبابه, وسيأتي تمام الكلام فيه في بحث الجمل, وعند الكوفيين(٦٩) أنَّ تعريف ذوات اللام باللام وهو مردود بأنّ الموصولات نوع واحد وتعريف بعضها باللام وبعضها بالصلة ممّا لا نظير له في العربية, على أن لزوم اللام في ذوات اللام خلاف مقتضى أدوات التعريف على أنَّه قد مرَّ أنَّ الذي قد تكون نكرة موصوفة, وإنَّما كانت

---

٦٥ – ينظر :معاني القرآن للزجاج (ت- ٣١١هـ) :٣٣٥/١, تحقيق عبد الجليل عبده شلبي ,الطبعة الأولى, ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م , تحقيق د. عبد الإله النبهان , الطبعة الأولى ,١٤١٦هـ -١٩٩٥م , وشرح كتاب سيبويه للسيرافي:٣ /١٥ , فقد عرض للمسألة بشيء من التفصيل .

٦٦– تهذيب الفرائد : ٣١/ ب .

٦٧- ينظر: معاني النحو: ٢٥/٢ , د. فاضل صالح السامرائي , الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – الأردن ,الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م

٦٨– تهذيب الفرائد : ١١/ ب .

٦٩– ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب : ١٢٧/٢ , لأبي البقاء العكبري (ت-٦١٦هـ) .

مبنيات قيل: لأنَّ وضع بعضها وضع الحروف كمن وما واللام وحُملت البواقي عليه طردًا للباب(٧٠) وقيل: لافتقاره إلى الصلة في كونه جزء تامًا للكلام كاحتياج الحرف إلى غيره))(٧١)

٧- **وقال في عرضه لرأي المازني في أن (أل) الداخلة على اسم الفاعل حرف تعريف كما في الرجل والفرس وما ردَّ به** : ((الثالث: إعمال اسم الفاعل معها بمعنى الماضي نحو: جاءَ الضاربُ أبوهُ زيدًا أمس فلولا أنَّها بمعنى الذي وقد سدَّ اسمُ الفاعلِ مَعها مَسدَّ الفعل لكان منع إعماله بمعنى الماضي مَعها أحقُّ منه بدونها وقال المازني: هي حرفُ تعريف كما في الرجل والفرس وما يُرى من رجوع الضمير إليه فهو راجعٌ إلى الموصوف المقدّر فمعنى الضارب غلامه زيد, الرجل الضارب (وردَّ) بأنه يلزم منه محذور أنَّ إعمال اسمي الفاعل والمفعول غير معتمدين ظاهرًا على أحد الأمور الخمسة الآتية في أعمالها وأنت لا تقول بجوازه ورجوع الضمير على موصوف مقدر

فان قلت: الاعتماد على الموصوف المقدر والضمير عائد إليه كما في ﴿فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِ ﴾(٧٢) لاعتماده على موصوف مقدر والضمير في نفسه راجع إليه

قلت: الموصوف المقدر بقولنا منهم وفيهم كالظاهر لقوة الدلالة عليه كما يأتي في النعت في نحو ﴿ وَمِنْهُمْ دُونَ ذَٰلِكَ ﴾(٧٣) وأيضًا الجار والمجرور يكفيه أدنى رائحة الفعل وقيل: ولو كانت للتعريف كما قال: لمنعت من إعمال الوصف الداخلة عليه كما منع منه التصغير والوصف لاختصاص الكلّ بالأسماء فتعود شباهته بالفعل وقيل: لو كان حرف تعريف لم تحذف النون قياسًا من نحو:

الحافظو عورة العشيرة .....(٧٤)

كما لا تحذف مع المجرد عنها .))

وقد ردَّ الرضي على ما ذهب إليه المازني في شرح الكافية بقوله : ((وفيما ارتكبه يلزمه محذوران: أحدهما إعمال اسمي الفاعل والمفعول غير معتمدين ظاهرا على أحد الأمور الخمسة، أي: الموصوف، وذي الحال، والمبتدأ، وحرف النفي، وحرف الاستفهام، وعملهما من غير اعتماد على شيء: مذهب الأخفش والكوفيين، ومذهبه في هذا غير مذهبهم .

٧٠- أي أن يجعل الباب على منوال واحد فلا يشذ منه شاذ .

٧١- تهذيب الفرائد : ٨٥ / ب .

٧٢- سورة فاطر : من آية : ٣٢ .

٧٣- سورة الأعراف :من آية : ١٦٨ .

٧٤ - هذا من بيت من المنسرح مختلف في نسبته وتتمة البيت :

لا ... يأتيهم من ورائهم وكف

التخريج: البيت لعمرو بن امرئ القيس في خزانة الأدب ٤/ ٢٧٢، ٢٧٤، ٢٧٦؛ والدرر ١/ ١٤٦؛ وشرح شواهد الإيضاح ص١٢٧؛ ولقيس بن الخطيم في ديوانه ص١١٥؛ وملحق ديوانه ص٢٣٨؛ ولعمرو بن امرئ القيس أو لقيس بن الخطيم في لسان العرب ٩/ ٣٦٣ "وكف"؛ ولشريح بن عمران أو لمالك بن العجلان في شرح أبيات سيبويه ١/ ٢٠٥, الشاهد فيه قوله: "الحافظو عورة العشيرة" بنصب "عورة" على الرواية المشهورة على أنها مفعول به لـ"الحافظو"، وعلى هذه الرواية تكون النون محذوفة من جمع المذكر السالم "الحافظو" للتخفيف لا للإضافة، وهذا جائز.

والثاني: رجوع الضمير على موصوف مقدر، فإن قال: الاعتماد على الموصوف المقدر، والضمير راجع إليه، كما في قوله تعالى: ﴿فَمِنهُم ظَالِمٌ لنَفسِه﴾(٧٥) فإن (ظالم)عمل في الجار والمجرور لاعتماده على الموصوف المقدر، والضمير في (لنفسه) راجع إليه، قلت: الموصوف المقدر بعد نحو: منهم، وفيهم، كالظاهر، لقوة الدلالة عليه، كما ذكرنا في باب الوصف نحو قوله تعالى: ﴿ومنا دون ذلك﴾(٧٦)))(٧٧)

وقال أيضًا: ((وأما قول النحاة: يا ضاربًا غلامه، ويا حسنًا وجهه بالأعمال ورجوع الضمير إلى مقدر، فمثال لهم غير مستند إلى شاهد من كلام موثوق به))(٧٨)

من الزائدة أو التي بمعنى في :

٨- وقال في قول ابن هشام في أن (من) للابتداء والظرف صفة لشهوة : ((قال المحقق ابن هشام: في ﴿ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ شَهْوَةً مِّن دُونِ النِّسَاء ﴾(٧٩) من للابتداء والظرف صفة لشهوة أي شهوة مبتدأ من دونهم قيل: أو للمقابلة كـ(خذ) هذا من دون هذا, أي اجعله عوضًا منه وهذا يرجع إلى معنى البد ويرده أنَّه لا يصحُّ التصريح به ولا بعوض مكانها انتهى(٨٠).

ويأتي أنَّها فيها بمعنى في أو زائدة قريبًا وقيل: وعلامة كونها لابتداء الغاية مطلقًا صحّةُ وقوع الإنتهائية أو ما يفيد فائدتها في مقابلتها كما رأيت))(٨١)

وقد ردَّ السيد الأعرجي ,بأنَّ من هنا فيها عدة توجيهات , سوى ما وجهه ابن هشام , فهي بمعنى عوض , كقولهم خذ هذا عوض هذا ,وقد تكون زائدة , يعني في غير القرآن , شهوة دون النساء , وغيرها من التوجيهات الأخرى, وضابطة في من التي لابتداء الغاية, كما ذكر بقوله : قيل أن تَصحَّ إلى في مقابلها, كقوله تعلى : أعوذ بالله من الشيطان الرجيم , أي ألتجأ إلى الله منه .

ومما قدمناه من ترجيحات واعتراضات العلماء , أو ترجيحات واعتراضات السيد الأعرجي نفسه , نكون قد وقفنا على جانب مهم من معالجات السيد الأعرجي للمواضيع النحوية , ونكون قد وفقنا لعرض بعض النماذج التي تبدو فيها للدارس قدرة هذا العالم المغمور, على التعاطي مع القضايا النحوية ومناقشة آراء الأعلام المبرزين في ميدان النحو, والذي لم يعط حقه من الظهور في المحافل العلمية , وظلت آراؤه حبيسة الرفوف لعشرات السنين , وآخر دعوانا أن الحمد لله ربِّ العالمين وصلى الله على مُحمَّدٍ وآله الطاهرين .

مصادر ومراجع البحث

٧٥- سورة فاطر : ٣٢ .
٧٦- سورة الجن :من آية : ١١ .
٧٧- ينظر: شرح الرضي:١٢/٣ .
٧٨- المصدر أعلاه :١٣ .
٧٩- سورة النمل :من آية :٥٥ .
٨٠- ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب :٤٣٠ , لـ عبد الله بن يوسف بن أحمد ابن هشام الأنصاري ,تحقيق د. مازن المبارك ,محمد علي حمد الله .
٨١- تهذيب الفرائد : ٣٥/ أ .

القرآن الكريم

ارتقاء السيادة في علم أصول النحو العربي ,لأبي زكريا يحيى بن محمد الشاوي المغربي الجزائري ,تحقيق عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي, الطبعة الثانية , ١٩٩٠م .
ألأصول في النحو لأبي بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (ت-٣١٦هـ), تحقيق . عبد الحسين الفتلي , الناشر ,مؤسسة الرسالة ,لبنان – بيروت .
الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين : مسألة القول في أصل الاشتقاق ؛ الفعل هو أو المصدر .
الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي(ت-٣٧٧هـ) , تحقيق د. حسن شاذلي فرهود , الطبعة الأولى ١٣٨٩هـ -١٩٦٩م.
التعاريف للمناوي التوقيف على مهمات التعاريف: زين الدين المدعو عبد الرؤوف الحادي(ت-١٠٣١هـ) الناشر . عالم الكتب ٣٨ عبد الخالق ثروت ,الطبعة الأولى , ١٤١٠هـ -١٩٩٠م .
التعريفات للجرجاني لعلي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني(ت-٨١٦هـ), ضبط وتصحيح جماعة من العلماء , الطبعة الأولى, ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م .
تهذيب الفرائد في شرح الفوائد , محمد رضا الأعرجي الحسيني (نسخة مخطوطة)
الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت -٣٩٢هـ) ,الهيئة المصرية العامة للكتاب , الطبعة الرابعة .
ديوان قيس بن الخطيم : ديوان قيس بن الخطيم ,تحقيق: الدكتور ناصر الدين الأسد, الناشر: دار صادر – بيروت ,عام النشر: ١٩٦٧ .
الذريعة إلى تصانيف الشيعة , أغا بزرك الطهراني(ت- ١٣٨٩هـ) , الناشر دار الأضواء, الطبعة الثالثة
شرح الرضي على كافية ابن الحاجب محمد بن الحسن رضي الدين الاسترآبادي (ت-٦٨٦هـ) ,تحقيق يوسف حسن عمر , الطبعة , ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨ م .
شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي(ت- ٣٦٨هـ) ,تحقيق . أحمد حسن مهدلي , علي سيد علي, الطبعة الأولى, ٢٠٠٨م .
الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها لأحمد بن فارس الرازي(ت-٣٩٥هـ) , الطبعة الأولى ,١٤١٨هـ - ١٩٩٧م .
الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري (ت-٣٩٣هـ) , تحقيق أحمد عبد الغفور عطار , الطبعة الرابعة ,١٤٠٧هـ -١٩٨٧م .
علم المعاني المؤلف عبد العزيز عتيق (ت- ١٣٩٦هـ) , الناشر: دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان , الطبعة: الأولى، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م .
قطر الندى وبل الصدى لابن هشام الأنصاري(ت-٧٦١هـ) , الناشر دار العصيمي للنشر والتوزيع , الطبعة الأولى.
الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل لجار الله الزمخشري (ت-٥٣٨هـ), الطبعة الثالثة , ١٤٠٧هـ .
اللباب في علل البناء والإعراب : لأبي البقاء العكبري (ت- ٦١٦هـ) , تحقيق د. عبد الإله النبهان , الطبعة الأولى ,١٤١٦هـ -١٩٩٥م
لسان العرب لابن منظور الأفريقي ,محمد بن مكرم بن علي جمال الدين بن منظور, تحقيق اليازجي وجماعة من العلماء , الناشر .دار صادر , بيروت , لبنان , الطبعة الثالثة ,١٤١٤هـ .
لمع الأدلة لأبي البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد الأنباري(ت-٥٧٧هـ) , تقديم وتحقيق سعيد الأفغاني , الطبعة الأولى , بدمشق, ١٣٧٧هـ -١٩٥٧م ,الطبعة الثانية , بيروت ,١٣٩١هـ -١٩٧١م .
المسائل الحلبيات لأبي علي الفارسي (ت-٣٧٧هـ) , تحقيق حسن هنداوي , الطبعة الأولى , ١٤٠٧- ١٩٨٧م .
معاني النحو, د. فاضل صالح السامرائي , الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – الأردن ,الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م
معجم العين للخليل بن أحمد الفراهيدي (ت-١٧٠هـ) تحقيق د. مهدي المخزومي . د. إبراهيم السامرائي ,الناشر دار ومكتبة الهلال .
مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لـ عبد الله بن يوسف بن أحمد ابن هشام الأنصاري(ت-٧٦١هـ) ,تحقيق د. مازن المبارك ,محمد علي حمد الله, الناشر .دار الفكر دمشق , الطبعة السادسة ,١٩٨٥م ..
المفصل في صنعة الإعراب لأبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد جار الله الزمخشري(ت-٥٣٨هـ) , تحقيق د. علي بو ملحم , الطبعة الأولى ,١٩٩٣م .
همع الهوامع في شرح جمع الجوامع :٤٢٣/٢, تحقيق عبد الحميد هنداوي.